

بعد انتهاء دورة المجلس الحالية

«التقاعد» تكريم مجلس إدارة البنك العربي الوطني



والإعفاء من رسوم تلك البطاقات. تقديم خصومات مجزية للمتقاعدين. تقديم خدمات مميزة لكبار السن عند مراجعة الفروع. السماح بصرف جزء من المعاش قبل موعد الصرف ودون فوائد. تزويد أجهزة الصرف الآلي بفئات نقدية صغيرة. التمويل الشخصي بما في ذلك العقارات. تقديم موعد صرف المعاشات إلى الخامس عشر من كل شهر وذلك تسهيلاً للمتقاعدين. تخصيص مبلغ سنوي للمساهمة في تدريب القوى العاملة في المؤسسة وتطويرها. وقد قام كل من البنك العربي الوطني والمؤسسة العامة للتقاعد، بالبدء في تعديل نظام صرف المعاشات من الطريقة التقليدية الحصرية السابقة إلى نظام الصرف السريع لإيداع المعاشات في البنك الذي يحدده المتقاعد، وتم الانتهاء حالياً بما يقارب ٥٠٪ من التحول إلى الصرف السريع، ولا تزال كل من المؤسسة والبنك يعملان على استكمال البقية. وأشاد معالي المحافظ بالتعاون الكبير والتميز الذي يقوم به سعادة الدكتور روبري عيد، الرئيس التنفيذي للبنك وزملائه، وما يبذلونه من جهود مخلصه لتحقيق ما يتطلع إليه البنك والمؤسسة في الوصول إلى الغايات المنشودة وتطلعات ولاة الأمر في المملكة، متمنياً أن تشهد العلاقة بين المؤسسة والبنك مزيداً من التطور والنمو في مجالات أخرى، ومعبيراً عن أمنياته لمجلس إدارة البنك الجديد بالمزيد من النجاح والتوفيق.

بحضور معالي وزير المالية، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد، الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، قامت المؤسسة بتكريم مجلس إدارة البنك العربي الوطني، بعد انتهاء الدورة الحالية للمجلس برئاسة الأستاذ عبداللطيف بن حمد الجبر. وأعرب معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، عن عظيم الشكر والامتنان نيابة عن جميع المتقاعدين على الخدمات التي قام بها ولا يزال البنك العربي الوطني لهذه الفئة الغالية علينا جميعاً. مشيراً إلى بداية العلاقة مع البنك، حيث قامت مصلحة معاشات التقاعد آنذاك بطلب عروض خدمات صرف للمتقاعدين من عدة بنوك محلية ولم تشجع تلك البنوك على قبول العرض نظراً لضآلة المعاشات في ذلك الوقت وعدد المتقاعدين أيضاً، ما عدا البنك العربي الوطني، الذي قبل هذه المهمة وتم توقيع أول اتفاقية مع البنك في شهر جمادى الأولى من عام ١٤٠٢هـ، وكان عدد المتقاعدين في ذلك الوقت (٣٦ ألف متقاعد) وجملة المعاشات (٩٦ مليون ريال) شهرياً، وقد تجددت الاتفاقية عدة مرات إلى أن بلغ عدد المتقاعدين الآن (٤٩٤ ألف متقاعد) وتجاوزت معاشاتهم الشهرية ثلاثة مليارات ريال. وقد حدثت عدة تطورات على آلية الصرف للمعاش، حيث قام البنك مشكوراً خلال الثلاثين عاماً الماضية بتطوير الخدمات التالية: إنشاء إدارة متخصصة لمعاشات التقاعد وتزويدها بالكفاءات البشرية اللازمة ووضع برامج متطورة للحاسب الآلي. التوسع في فتح فروع للبنك لخدمة المتقاعدين. تسهيل تقديم القروض وبطاقات الائتمان للمتقاعدين

المحافظ استقبل مدير عام الجمعية الوطنية للمتقاعدين

استقبل معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي د. عبدالرحيم بن مشني الغامدي، مدير عام الجمعية الوطنية للمتقاعدين، في مكتب معاليه. وقد تم تبادل وجهات النظر وسبل التعاون بين الجهتين، كما رحبت المؤسسة بتوفير ما لديها من إمكانيات لدعم الجمعية الوطنية للمتقاعدين لتأدية واجبها. وقام د. عبدالرحيم بن مشني الغامدي بجولة داخل المؤسسة



شروط الإعالة وضوابطها للاستفادة من المعاش التقاعدي

حرصاً من المؤسسة العامة للتقاعد على إيضاح ضوابط الاستفادة من المعاش التقاعدي للمستفيدين من المعاش غير الزوجة والأبناء والبنات، من الفئات الأخرى من المستفيدين «أبناء الابن وبناته الذي توفي في حياة صاحب المعاش، والأب، والأم، والأخوة، والأخوات، والجد، والجددة»، وبما يكفل سرعة إنجاز تخصيص المعاش التقاعدي للمستفيدين، فقد اشترطت المادة «٢٥» من نظام التقاعد المدني لعام ١٣٩٢هـ، والمادة «٢٣» من نظام التقاعد العسكري لعام ١٣٩٥هـ، لاستحقاق هذه الفئات أن يكون معتمداً في إعالته على صاحب المعاش قبل وفاته.

وقد حدد مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد، صاحب الاختصاص، إجراءات إثبات الإعالة وهي كالتالي: أولاً: أن يكون إثبات الإعالة بموجب الإثباتات الشرعية «الصكوك» الصادرة من المحاكم الشرعية. ثانياً: أن يكون المستفيد معتمداً كلياً في إعالته على صاحب المعاش عند وفاته، ولا يعتد بالإعالة المشتركة أو الجزئية. ثالثاً: عدم قبول أي إثبات لإعالة أحد المستفيدين يقدم للمؤسسة في أي من الحالات التالية:

- مضي سنتين على تاريخ تخصيص المعاش.
- وفاة الشخص المعال قبل ورود الإثبات للمؤسسة.